

المحاضرة رقم 05: تسوية النزاعات في عقود التجارة الدولية

- ✓ تختلف طرق وآليات تسوية النزاعات في عقود التجارة الدولية باختلاف حدة النزاع ومضمونه، فالبعض منها ينشأ من جراء مدى مطابقة التوريدات والأداءات المالية المتفق عليها والمواصفات مع بنود العقد. كما يمكن للأطراف المتعاقدة تحديد الآلية التي يتبعونها من أجل تسوية نزاعاتهم في حالة حدوثها،
- ✓ إن اتفاق أطراف العقد على إحالة كل النزاعات المتعلقة بمضمون وتنفيذ العقد إلى القضاء الوطني، يعين بالضرورة إعمال النظام القضائي لهذا البلد على موضوع النزاع، واللجوء إلى القضاء يعين تحديد المحكمة المختصة للنظر في النزاع والخضوع إلى إجراءات التقاضي المتبعة على مستواها، إلا أنه قد نكون أمام حلين في هذه الحالة، قد نكون أمام اشتراط اختصاص القضاء الوطني لأحد المتعاقدين أو قضاء وطني أجنبي عن المتعاقدين.
- ✓ يعتبر اشتراط المتعاقدين ومنحهم الاختصاص لتسوية نزاعاتهم أمام قضائهم الوطني من بين الحلول العملية التي يتم إدراجها في عقود التجارة الدولية، ذلك الاعتبار أن إشكالية تنفيذ العقد لها علاقة بمحل الالتزام لأحد المتعاقدين، لذلك فإن القانون واجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية هو المختار من المتعاقدين إذا كانت له صلة بالمتعاقدين أو بالعقد إعمالا بمبدأ لسلطان الإرادة، وفي حالة عدم إمكان ذلك يطبق قانون محل إبرام العقد، وهو نفسه موقف المشرع الجزائري.
- ✓ يجب على الأطراف المتعاقدة التعرف على الإجراءات الواجب إتباعها من قبل المحكمة التي قد لا تحمل الضمانات الضرورية المتعلقة للإجراءات المتعلقة بالفصل في النزاع. كما أن صدور الحكم من المحكمة المختصة في بلد أحد المتعاقدين، من شأنه أن يجد الطرف المحكوم له صعوبة في تنفيذ الحكم، ما لم يكن هناك اتفاقية دولية بين دولتي الأطراف المتعاقدة تقضي بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من محاكم إحدى الدولتين في الدولة الأخرى، فقبل لجوء الأطراف إلى القضاء وجب عليهم أولا معرفة ما إذا كان ممكنا تنفيذ الحكم في الدولة التي يتواجد فيها الطرف المقصر لالتزاماته في العقد، أو مكان وجود أملاكه وأمواله حتى تسهل عملية التنفيذ عليها.
- ✓ يعتبر اللجوء إلى القضاء الوطني لحل منازعات عقود التجارة الدولية من الطرق المكلفة جدا ماليا بسبب القيود التي تفرضها النظم القانونية لدولة كل متعاقد، سواء من حيث تعدد درجات التقاضي أو بطء إجراءات المرافعات، كما أنه تثار مشكلة عملية في العديد من الدول والمتمثلة في عدم تجاوب القواعد الوطنية التي يطبقها القاضي الداخلي مع متطلبات المرونة التي تتميز بها العقود التجارية الدولية.
- ✓ نظرا لكل هذه الصعوبات التي تواجه عملية تسوية منازعات عقود التجارة الدولية أمام القضاء الوطني، كان لزاما على المتدخلين في مجال معاملات التجارة الدولية إيجاد بديل بما يتناسب وطبيعة وخصوصية عقود التجارة الدولية، لذلك أصبح اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي من بين الأولويات والأساسيات التي يسعى أطراف عقود التجارة الدولية في اشتراطها وإدراجها في عقودهم نظرا ملا يحققه التحكيم هلم من الحفاظ على مراكزهم القانونية واستقرار معاملاتهم.
- ✓ عندما يتم تعيين المحكم أو المحكمين من قبل الأطراف المتنازعة أو من قبل الجهة المخولة لها تعيينهم إلى جانب تعيين مكان التحكيم ولغته للفصل في القضية، واختيار القانون واجب التطبيق على النزاع، تبدأ عملية الفصل في الخصومة

المحاضرة رقم 05: تسوية النزاعات في عقود التجارة الدولية

التحكيمية، حيث يتم الفصل في النزاع وذلك بعد الاستماع للأطراف المتنازعة، ومن ثم يتم إصدار حكم في النزاع الموضوع، ويستمد المحكم سلطته في إصدار الحكم من اتفاقية التحكيم أو من القانون واجب التطبيق على النزاع، كأن ينص في العقد على اختصاص غرفة التجارة الدولية للفصل في النزاع، ومن ثم يتم إصدار الحكم التحكيمي وفقا للإجراءات المتبعة، ومن ثم يصبح الحكم بمثابة حكم قضائي يحوز حجية الشيء المقضي فيه، ويرتب آثار في مواجهة الأطراف المتنازعة من تاريخ التوقيع عليه.

✓ للتحكيم العديد من المزايا التي يوفرها للمتخاصمين في مجال عقود التجارة الدولية، لاسيما اعتباره الآلية الأكثر فعالية ويظهر ذلك خاصة من خلال النقاط الآتية :

- **حفظ أسرار أطراف النزاع:** إذ عادة ما يستوجب الفصل في النزاع الكشف عن على معلوما سرية وخاصة، فمثال عند عدم الوفاء بقيمة العقد في الآجال المحددة والسبب في ذلك إفلاس المشتري، فهذا سر وجب حفظه من قبل الهيئة التحكيمية وذلك لما له من أثر على المراكز القانونية والمالية إلى جانب المساس بالسمعة التجارية للأطراف، كما أن القضايا موضوع النزاع غير قابلة للنشر والتداول إلا بتصريح من الأطراف؛
- **- بقاء العالقة بين الأطراف المتنازعة قائمة في تعاملاتهم التجارية:** لأن التحكيم قبل كل شيء يعمل على تقريب مصالح الأطراف المتنازعة، وخاصة إذا كان الدور الذي منحه له الأطراف هو التحكيم بالصلح بما يحقق الحفاظ على العلاقة العقدية واستمرار تنفيذها وفقا لموقف المحكم المفوض بالصلح؛
- **ميزة المدة الزمنية للفصل في المنازعات:** للوقت في عقود التجارة الدولية أهمية كبيرة، فالتحكيم يوفر على الأطراف الزمن الطويل الذي تستغرقه المنازعات أمام القضاء الوطني، كما أن للأطراف معرفة المدة الزمنية التي تستغرقها المحكمة التحكيمية للفصل في النزاع، وكذا القيمة المالية واجبة الدفع كأتعاب أمام الهيئة التحكيمية على اعتبار أن الأطراف يعلمون مسبقا بتكلفة الفصل في النزاع.